

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الرابع عشر

المصرف الشامل ودوره في تنمية الاقتصاد في السودان

إعداد:

د. خليل محمد حسن الشماع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

المصرف الشامل ودوره في تنمية الاقتصاد في السودان

يغلب على النظم المصرفية منها النظام المصرفي السوداني، التخصص القطاعي، بحيث تتوجه المصارف لخدمة قطاع معين كالتجارة أو الصناعة أو الزراعة أو العقار (الاسكان).

لهذا النموذج جذوره التاريخيه، فقد كان مستورداً في الاصل من النموذج البريطاني والفرنسية والايطالية، وهي بالذات الدول التي استعمرت اقطار الوطن العربي في مشرقه ومغربيه، وتركت اثاره عليه.

مقابل هذا النموذج القائم على التخصص القطاعي، هنالك نموذج المصرف الشامل الذي لا يعرف الحدود القطاعية، اذ يحصل على مصادر تمويلية من كل القطاعات ويوظفها في كل القطاعات، ضمن خطة مبرمجة ومحافظ محدد.

يعاني نموذج التخصص المصرفي القطاع من سلبيات كثيرة، منها قدرة المصارف العاملة في القطاع التجاري على جذب مصادر الاموال لها باكثر مما تستطيع تلك المصارف المتخصصة، مما جعل الاخيرة تشكو من ندرة مصادر التمويل، على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، في حين تشكو المصارف التجارية من الفوائض المالية وتكدس المخاطرة القطاعية، الى جانب عدم تقديم الخدمات المطلوبة للعملاء بشكل مترابط وغير ذلك من السلبيات.

ثم ان نموذج المصرف الشامل هو الاقرب على عمليات المصارف الاسلامية قياساً بكل من المصارف التجارية والمتخصصة.

بدأ العديد من الاقطار العربية يقترب من المصرف الشامل، ومن بينها السودان الذي الزم المصارف التجارية، مثلاً بتمويل القطاع الزراعي وبنسب محدد من مواردها.

يقوم المصرف الشامل بمهام كثيرة، فهو يعمل كمصرف تنمية ومصرف تجاري، اذ يقوم بترويج المشروعات والمساهمة فيما وتوزيع اسهمها، والتداول في سوق الاوراق المالية فيها، كما يوظف جزءاً مهماً من امواله في محفظة الاستثمارات، ويقدم خدمات الترسن (الامانة) للعملاء بالاضافة للعمليات الدولية، وتقديم الاستشارات المالية والمصرفية ككل، ذلك بهدف تقديم تشكيله واسعة من المنتجات والخدمات لشرائح العملاء المتنوعه، مع تحقيق التوازن القطاعي والجغرافي في عملياته.

الاستاذ الدكتور خليل محمد حسن الشماح